**المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وإستراتجية الثورة لإفشالها**

**أ.بلجة عبد القادر- جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس**

تعد قضية الصحراء الجزائرية حلقة من حلقات الصراع الذي خاضه الشعب الجزائري من خلال ثورته بشتى الوسائل ضد قوة استعمارية شعرت باقتراب رحيلها، فراهنت على الدسائس والمناورات للاحتفاظ بالصحراء الجزائرية لأنها مكنت فرنسا من موقع إستراتيجي داخل القارة الإفريقية من جهة وتأكدها من ما تزخر به المنطقة من ثروات بترولية ومعدنية من شأنها دعم الصناعة الفرنسية بصفة خاصة. غير أن عزيمة الثورة التحريرية المسلحة ونضالات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،مكنت الشعب الجزائري من إحباط محاولات الاستعمار الفرنسي، وإفشال مشاريعه الهادفة إلى فصل الصحراء عن الجزائر.

**المساعي الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية:**

عقب نهاية الحرب العالمية، وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة جرى نقاش حاد بين اليسار الاشتراكي والشيوعي وأحزاب اليمين، فخلص هذا النقاش إلى إصدار قانون ينظم شؤون الجزائر الإدارية و المالية.

ومن هنا عكفت الحكومة الفرنسية على وضع قانون خاص بالجزائر يوم 20 سبتمبر 1947، والذي كانت له انعكاسات مباشرة على الوضعية الإدارية في الجنوب الجزائري، إذ نص في مادته الخمسين**(50) 1** على إزالة الحكم العسكري عن أقاليم الجنوب (كما كان يعرف في التنظيم الإداري الاستعماري)، وضمها إلى الشمال.

وبعد استطلاع الإدارة الفرنسية رأي الجمعية الجزائرية في ديسمبر 1949 وافقت هذه الأخيرة على المشروع الجديد الذي حدد الشروط التي تشكل الأقسام الإدارية الجديدة في الجنوب، وكخطوة أولى طبق هذا القانون على المناطق الشمالية من الصحراء أما باقي الأجزاء فقد تم تنظيمها في شكل مناطق صحراوية2، ولم تتوقف الآراء والاقتراحات الداعية إلى إعادة تنظيم الجنوب الجزائري إداريا عند هذا الحد، بل رأى العديد من النواب في البرلمان الفرنسي والمختصين في شؤون الصحراء ضرورة إيجاد تنظيم يسمح بتجسيد الخطط الفرنسية.

وعليه أودعت الحكومة في سنة 1951 مشروع قانون يرمي إلى إلغاء أراضي الجنوب وربطها بالجزائر وفقا للرأي الصادر عن الجمعية الجزائرية، غير أن لجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أيدت المشروع في1951/09/20 لم تلبث أن تراجعت عن تأييدها له في1952/06/04 3 بحجة أن هذا القانون سيضاعف من

المساحة الشاسعة حاليا للقطاعات الإدارية الثلاثة في الشمال إذا ما تم ضم الجنوب الجزائري إليها بالإضافة إلى الأعباء المالية التي يفرزها هذا القانون على القطاعات الإدارية الحالية4.

وبتاريخ 1953/02/20 عادت الجمعية الجزائرية لمعالجة الموضوع لتتمسك بموقفها المعارض لاقتطاع القسم الخلفي الصحراوي من الجزائر لربطه مباشرة بفرنسا وذلك وفق مقترح **«بيار جولي»** في سنة 1952 الذي دعى إلى إنشاء **«الصحراء الإفريقية الفرنسية»5.**

ولعل ما يفسر تزاحم هذه الآراء والاقتراحات هو إدراك فرنسا لأهمية الثروات الطبيعية التي يختزنها باطن الصحراء الجزائرية، وذلك دلت إليه الاستكشافات الأولى في مطلع الخمسينات بعدما منحت الرخص الأولي للتنقيب عن المحروقات في الصحراء خلال عامي 1952 و1953.6

وفي النصف الأول من سنة 1956 استخرج البترول من **حاسي مسعود** حيث دلت الدراسات الأولى أن فرنسا تمكنت من ضمان حاجياتها الطاقوية لمدة ثلاثين (30) سنة، أنها تتطلع إلى نقل أربعة وعشرين (24) مليون طن كمرحلة أولى، ليرتفع العدد فيما بعد إلى خمسة وأربعين (45) مليون طن، وذلك تعويضا لما أنفقته فرنسا من أجل استخراج البترول.7

وهذا ما أكده الجنرال ديغول في مذكراته حيث قال:" **...يجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليا بالأموال الضخمة التي وضفتها لاستكشاف نفط الصحراء، واستثماره، ونقله، وأن تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة ويجب أن تستمر كما كان مقررا سلسلة التجارب الذرية.... "**هذا القول يبني بوضوح ما مدى رغبة الإستراتيجية الفرنسية في فصل الصحراء عن الجزائر لاستغلال واستثمار ثرواتها.8

وفي ديسمبر1956 قدم إلى البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي بإحداث «**منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية** ونصت المادة الأولى منه أن هذه المنضمة غايتها استثمار المناطق الصحراوية من طرف الجمهورية الفرنسية وتحقيق تنميتها

الاقتصادية، ورفع مستواها الاجتماعي وتشترك فيها (المنظمة) الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر وتشاد9

وتم إنشاء هذه المنظمة بموجب قانون 10 جانفي 1957، وقد أصبحت هذه تابعة لوزير خاص منذ 17 أوت، وبذلك أصبح شمال الجزائر تابعا لوزير مقيم في مدينة الجزائر، بينما تتبع الصحراء لوزير يقيم بباريس، وقد صدر مرسوم في يوم 05 نوفمبر 1957 يحدد هذا الوضع10.

إن هذا الاهتمام الفرنسي بالجنوب الجزائري يدل دلالة قاطعة على الأهمية التي توليها الإدارة الفرنسية بباريس للصحراء، باعتبارها بعدا إستراتيجيا هاما.

**ديغول وقضية فصل الصحراء عن الجزائر:**

في أول خطاب له سنة 1958 أمام الجمعية الفرنسية قال رئيس مجلس الوزراء الفرنسي **«مشال دوبري»** ما يلي: **« ...وإذا كانت ثمة حاجة لإقناع الذين لا يقتنعون إلا بالأرقام و الوقائع، ولا يصدقون إلا إذا رأوا بأم العين، فعليهم بصحراء الجزائر ليذهبوا بأنفسهم ويروا ما فيها، كم من قوى تقصد البترول والغاز فستؤم من الآن فصاعدا هذه الصحراء لتصارع رمالها المحرقة، فلنقبل إشراك هذه القوى في عمل كبير وواسع المدى في مقدوره أن ينتج عهدا جديدا أمام فرنسا وأوربا.... ».11**

هذه الثروة الواعدة هي التي جعلت الحكومة الفرنسية تصدر قانونا خاصا بالبترول في الصحراء في سنة 1958، حيث نص على تقديم تسهيلات كبيرة، وامتيازات ضخمة للشركات الغربية الراغبة في المساهمة في البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها. ولعل منح مثل هذه الحوافز هو من بين المحاولات الرامية إلى كسب تضامن المعسكر الغربي ( ولا سيما أوربا التي تعاني من التبعية في مجال الطاقة) مع الحكومة الفرنسية فيما يخص تجزئة الأراضي الجزائرية.

هذا المسعى جعل **«ديغول»** ينظر بنظرة ثاقبة إلى قضية فصل الصحراء عن الجزائر وربطها بفرنسا قبل أن تفلت منه، وذلك بروابط وثيقة تضمن ما عجزت عنه المساعي العسكرية، وتمثل ذلك في تحسين الاستثمار الصناعي والزراعي من خلال المراهنة على مشروع قسنطينة واعتمادا على ثروات الصحراء.

وفي زيارته الثانية إلى الجزائر في ديسمبر 1958 توجه إلى الصحراء وتوقف بتوقرت وصرح بما يلي:

**« يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين، عالم البحر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا السوداء عالم الأطلنطي وعالم النيل والبحر**

**الأحمر ولفرنسا في هذا العالم الضخم اهتمام مباشر.....ليفهم الذين انضموا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد طويت، وتبدأ الآن صفحة التقدم والحضارة.... 12.»**

من خلال هذا التصريح تتضح لنا رؤية **«ديغول»** للحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل من فرنسا والجزائر، إذ يضع نفسه منقذا لفرنسا من الإفلاس السياسي والاقتصادي.

وذلك ما دفع **«ديغول»** إلى إصدار تصريحه في 16 سبتمبر 1959، الذي أعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، حيث وعد بإجراء استفتاء حول مستقبل الجزائريين، وأن هذا الاستفتاء لن يجري قبل أربع سنوات من تحقيق التهدئة، كما أنه خير في هذا الاستفتاء الجزائريين بين واحد من أمور ثلاثة:إما الانفصال واختيار نوع الحكومة، أو تشكيل حكومة فيدرالية، أو الإدماج، وإذا ما اختار الجزائريون الانفصال عن فرنسا، فقد هدد **«ديغول»** في تصريحه بتقسيم الجزائر ترابيا (الاحتفاظ بالصحراء).13

على الرغم من أهمية تصريح 16 سبتمبر 1959 فيما يخص الاعتراف بحق تقرير المصير، إلا أن لغة التهديد التي تضمنها أفقدته الميزة والفعالية.

ومن أجل تنفيذ خطة فصل الصحراء عن الجزائر أوفد الجنيرال **«ديغول»** إلى ميزاب وزير الدفاع «**أوليفي قيشار**» لمساومة **«الشيخ بيوض»14**، فاجتمع الوزير بالشيخ، ومعهما رئيس الملحقة العسكرية **«العقيد كلان كلاش»**، و«ناصري علي» شيخ بلدية غرداية وبعد التفاوض طلب الوزير من الشيخ بإلحاح أن يوافق على فصل الصحراء وعلى تأسيس دولة حرة في قلب الصحراء قاعدتها ميزاب، وقال له **:«أعلن الموافقة وهذه أربع مليارات لتجهيز الدولة، وها هي السماعة بيدي أخبر«ديغول» بهذا في نفس الوقت ... »**، فأجابه الشيخ بيوض**:«بما أن الصحراء تضم خليطا من السكان في ميزاب والشعانبة، والمخاليف وغيرهم، فالجواب على طلبكم يكون عن طريق استفتاء حر فالقضية قضية الجميع... »15**، فكانت إجابة الشيخ إجهاضا لكل محاولة تسعى للنيل من الترابية الجزائرية.

وفي صائفة 1960 تكاثفت الاتصالات بين الإدارة الاستعمارية وبين بعض المدنيين من النواب في سرية تامة انتهت هذه بعقد اجتماع ضم كل من **"حمزة بوبكر"16** رئيس المجلس العمالي لورقلة و"الشيخ بيوض" في الأغواط ، وحاول إقناعه بفكرة فصل الصحراء، غير أن محاولاته باءت بالفشل، حيث قال **"الشيخ**

**بيوض": "إننا جزائريون ومصيرنا هو مصير الجزائر، لا نبغي بذلك بديلا مهما كان الثمن"17.**

وعندما أدركت فرنسا موقف سكان ميزاب الرافض لفصل الصحراء عن الجزائر، غيرت وجهتها نحو التوارق في محاولة منها لإغرائهم فقام **«ميشال دوبري»** في سنة 1960 بجلب جماعة من توارق تشاد، النيجر ومالي و جمعهم **«بالحاج أخاموك»** في نزل **«تينهينان»** وفي هذا اللقاء الذي دام سبعة أيام عرض **«ميشال دوبري»** على**"الحاج أخاموك"** فكرة تنصيبه سلطانا على هؤلاء **التوارق** في دولة إسلامية تشمل توارق إفريقيا موضحا له بالقول: **" وبهذا يبقى الجزائريون هناك وأنتم هنا"**، غير أن الباي رفض المشروع بقوله: **"أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين...."18** ، وبذلك خيب**" الحاج أخاموك"** ظنون فرنسا، ولم تفلح مع وطنيته الإغراءات التي قدمتها فرنسا له.

ومن المناورات التي قام بها **"ديغول"** من أجل إقناع الرأي العام الداخلي والخارجي، احتفاظ فرنسا بالصحراء الجزائرية هو من أجل جعل حد لأطماع البلدان المغاربية والإفريقية المحادية للصحراء الجزائرية، فالمغرب يرى أن حدوده تمتد من منطقة **«**فقيق**»** إلى المحيط الأطلسي، وأن منطقة بشار، تندوف ورقان ليست أراضي جزائرية، أما تونس فمطلبها هو اقتطاع جزء من العرق الشرقي الكبير، والاستفادة من البترول الواقع في باطن الحدود الصحراوية الجزائرية.

ومنذ سنة 1959 بدأت ليبيا تتطلع إلى توسيع مساحتها على حساب الصحراء الجزائرية بتوغلها نحو سلسلة طاسيلي ناجر19، أما المالي فإن زعيمها **" مدايري كايتا"** كان صريحا في خطاب ألقاه بـ كيدال في 21 أكتوبر 1959 حيث قال:**"الصحراء ليست أرض فرنسية، وإنما هي ملك للأفارقة سواء كانوا بيض أو سود...."20 .**

ولعل هذه الرغبة التوسعية لدى البلدان المجاورة للجزائر تدخل في إطار مناورة فرنسية تسعى من ورائها إلى تحقيق هدفين فالأول هو إشارة الطمع والرغبة في استفادة البلدان المجاورة من ثروات الصحراء الجزائرية حتى تضمن السياسة الفرنسية مساهمة هذه البلدان في معاداة الثورة الجزائرية والتي سوف تعتبر ذلك طعنة في الظهر(فرق تسد) أما الهدف الثاني الذي تسعى إليه هذه المناورة فهو يمثل في محاولة **«ديغول»** إيجاد مبرر لاحتفاظ فرنسا بالصحراء الجزائرية، بحجة أن ذلك سيثير صراعات حدودية في المستعمرات الفرنسية الإفريقية، ولذلك فالسياسة الفرنسية تعمل على تهدئة وتسوية مشاكل مستعمراتها.

إن هذا الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية يدل بوضوح مدى أهميتها عند الفرنسيين، باعتبارها عمقا إستراتيجيا هاما،فهي همزة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، وبالتالي يسمح ذلك لفرنسا أن تبقى على اتصال بالبلدان الإفريقية بعد حصولها على استقلالها، كما أن الصحراء الجزائرية في الإستراتيجية الفرنسية تعد ميدانا هاما لإجراء التجارب النووية التي أصبحت رمزا للقوة في إطار الحرب الباردة بين الشرق والغرب، أما من حيث الأهمية الاقتصادية فإن الصحراء الجزائرية يزخر باطنها بثروات ضخمة كالنفط، الحديد، الفحم والنحاس.

**إفشال الثورة التحريرية لخطة فصل الصحراء.**

**عسكريـــا**:

لقد ظل سكان الجنوب الجزائري على اتصال دائم بإخوانهم في مناطق الشمال للإطلاع على ما يجري في الجزائر، وذلك من خلال نشاطهم في الحركة الوطنية منذ صدور مرسوم 05 مارس 1921 الخاص بالتجنيد الإجباري للشبان الجزائريين في المناطق الجنوبية، حيث لقي هذا القرار معارضة شديدة من قبل أهل الجنوب.

كما شهدت مناطق الجنوب الجزائري نشاطا مكثفا للحركة الوطنية الجزائرية خلال الثلاثينات، إذ تذكر تقارير إدارة الاحتلال أن الجنوب الجزائري شهد منذ 1938 نشاطا سياسيا مكثفا من طرف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسست مكاتب لها (الشعبة) في كل من بسكرة، الاغواط وورقلة، كما قامت بتنظيم اجتماعات ومحاضرات بهدف التوعية و الوقوف في وجه السياسة الاستعمارية21.

وأثناء الحرب العالمية الثانية عاش بعض شباب الصحراء الجزائرية كجنود في صفوف الجيش الفرنسي إلى جانب إخوانهم في الشمال، فأدركوا سويا مدى استغلال الاستعمار لهم، فزادهم ذلك إيمانا بالروح الوطنية الجزائرية.

وعند اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، كانت الصحراء الجزائرية على موعد مع الحدث، حيث احتضنتها ودافعت عنها حسب الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

لقد بدأت الثورة في الجنوب من غرداية في أواخر 1955، وتمثل نشاطها أساسا في جمع الأسلحة ونقلها إلى بسكرة عن طريق تقرت، وفي هذا الشأن ذكر**"خبزي محمد "** (ضابط في جيش التحرير الوطني): **"عينت خلال سنتي1955 و1956 من**

**طرف قيادة جيش التحرير في الولاية السادسة22.... للاتصال بأعيان ميزاب للمشاركة في الثورة....."**.23

ومن غرداية زحفت الثورة إلى الهقار عبر المنيعة ومتليلي بقيادة **"محمد جغابة "**الذي قال:**"في الحقيقة لا أستطيع تحديد تاريخ مدقق لبداية الثورة التحريرية في أقصى الجنوب، لكني أذكر أنه في أواخر 1956 كلفني قائد المنطقة "سي الحواس" بمهمة استكشاف الجنوب بهدف توسيع رقعة الكفاح..."24**

وابتداء من سنة 1957 وسعت جبهة التحرير الوطني نشاطها السياسي والعسكري إلى أقصى الجنوب، فأنشأت خلايا بقيادة **"محمد جغابة "و "محمد شروف"** اللذين استعانا **"بالحاج موسى آخاموك"** الذي جند رؤساء القبائل بالتوارق.25

لقد كثفت الثورة من نشاطها العسكري وفي الصحراء الجزائرية خلال هذه السنة وذلك لمواجهة المساعي الفرنسية لفصل الجنوب عن الجزائر، ونذكر منها تهديد جيش التحرير للمركز العسكري **"بتاغيت"** في ربيع 1957 كما اشتبكت مجموعة كتائب جيش التحرير الوطني مع الجيش الفرنسي بالقرب من **مشرية، عين الصفراء** في سبتمبر1957. 26

وفي أكتوبر 1957 وقع تمرد قام به ستون (60) عنصرا جزائريا من الفرقة العسكرية الصحراوية (المهاري) المتمركزة "بتيميمون" حيث قام هؤلاء بالقضاء على ثلاثة عشر (13) جنديا فرنسيا ثم التحقوا بجيش التحرير الوطني27.

كما قامت مجموعة من جيش التحرير الوطني بنصب كمين في 15 نوفمبر 1957 لقافلة فرنسية للتنقيب على البترول وهي في طريق عودتها إلى تميمون،فتم القضاء على كل أفرادها، وشكل ذلك قلقا كبيرا لدى الحكومة الفرنسية التي رأت فيه تهديدا لمصالحها ومنشآتها البترولية.28

وعن كثافة النشاط العسكري للثورة، في هذه الفترة يقول **"محمد جغابة": "شرعنا في أعمال فدائية كثيرة بفضل التنظيم العسكري الذي شكلناه في متليلي، وقد جرت هناك معركة معروفة و مشهورة في تلك الجهة هي معركة "فران"، وهكذا وما إن جاءت نهاية 1957 حتى كان التنظيم قد توسع ليشمل المنيعة،عين صالح تمنراست ويضم كل ولايات أقصى الجنوب...."29.**

لقد أدت هذه الانتصارات المحققة من طرف جيش التحرير الوطني في الصحراء الجزائرية إلى رفع معنوياته، حيث تمكن من تصعيد العمل العسكري في الصحراء حتى أصبحت تشمل المراكز العسكرية الفرنسية في **الهقار** على الرغم من بعدها. وذلك باعتراف التقارير الأمنية للإدارة الاستعمارية في سنة 1959، والتي ذكرت بأن جبهة التحرير الوطني استطاعت الوصول إلى منطقة الهقار، وتمكنت من تعبئة السكان، وأن جيش التحرير شن هجومات على مرافق حيوية للقوات الفرنسية.30

وعلى محور"لبيوض- تيميمون" استغلت الثورة تضاريس هذه المناطق لتشكل خطرا دائما على القوات الفرنسية، وحسب تقارير الجيش الفرنسي أن الثورة وجدت مساندة قوية من طرف سكان المنطقة الذين قدموا لها الدعم المادي والمعنوي، ومما زادها قوة هي سهول الاتصال مع "الأغواط، القليعة، الأطلس الصحراوي والمغرب..."31

ونظرا لأهمية جبهة الصحراء بالنسبة للوحدة الترابية قامت الولاية الخامسة بإرسال مجموعة من المجاهدين نحو المالي في سنة 1960 لتنظيم جبهة للعمليات على الحدود الجزائرية المالية بقيادة كل من **"عبد العزيز بوتفليقة"** كمسؤول و**"عبد الله بلهوشات"** كنائب، و**" محمد شريف مساعدية"** كمحافظ سياسي **و"أحمد دراية"** كعضو مكلف بالاستعلامات، وكان مركز القيادة بـ **"قاو"** ثم كلف **"عبد العزيز بوتفليقة"** بالتنسيق بين هذه الجبهة وهيئة أركان الجيش32

فكان لتلك التعزيزات أثر كبير على فعاليات العمليات العسكرية للثورة في الجنوب الجزائري،حيث ذكرت الإحصائيات أنه ما بين 1959 و 1962 خاضت الولاية السادسة 207 معارك، وجابهت 372 إشتباكا، ونصبت 163 كمبنا، وقامت بـ 175 هجوما، و175 عملية تخريب وتلغيم، و258 عملية فدائية، وصمدت لـ 262 عملية تمشيط33.

**سياسيـا:**

لم تقتصر جهود الثورة الجزائرية لإفشال المناورات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء على المواجهات العسكرية فقط بل رافق ذلك نشاطا سياسيا مكثفا على المستويين الداخلي والخارجي، لفضح مقاصد هذه المناورات الاستعمارية.

**على المستوى الداخلي** :

لقد أوفدت جبهة التحرير الوطني عناصر قيادية قصد إذكاء النضال الثوري عبر ربوع صحراء الجزائر، وعن هذه المهمة قال **"محمد شريف مساعدية": لقد كانت فرنسا تدعي أن هناك أراضي ومناطق لم تستطع يد جيش التحرير الوطني أن**

**تصلها،...وكنا بالطبع نرفض كل الرفض هذه الأفكار، وسيطرت على أذهاننا فكرة إثبات وجودنا في كل مكان من التراب الجزائري ....وانطلقنا في العمل وفقا للمحاور التالية:**

**المحور الأول: العمل السياسي الذي تمثل في تكثيف الاتصالات بين المنطقة وجيش التحرير الوطني.**

**المحور الثاني: تكوين شبكة اتصالات لتأمين سرعة الاتصال بين العاصمة والولايات الجنوبية....34 "**

ما يتضح مما سبق أن قيادة جبهة التحرير الوطني سعت إلى التعبئة والتجنيد، وهنا برز دور المحافظ السياسي كوسيلة فعالة في ربط الشعب بالثورة وتوعيته قصد خدمة أهدافها.

ولذالك أثمرت تلك المجهودات في الصحراء الجزائرية، فكان الرفض الشعبي القاطع لمشروع فصل الصحراء كلما دعت فرنسا إليه، فعندما زار وفد فرنسي "غرداية" سنة 1958 و1959، لإقناع السكان بفكرة الانفصال، إستقبل أهل المدينة الوفد بمظاهرات عارمة رافعين شعارات ينادون من خلالها: **"الصحراء جزائرية- لا يسمح الجزائريون في صحرائهم- الصحراء للجزائريين وحلم الاستعمار بالفصل باطل."35**

ومظاهرات تقرت سنة 1961 ومظاهرات ورقلة في يوم 1962/10/28، التي أرغمت فيها الجماهير وزير فرنسا المكلف بالصحراء على إلغاء الاجتماع الذي كان مقررا ببعض أعيان المناطق الجنوبية.36

لقد ظلت الثورة ومن ورائها الشعب الجزائري متمسكة بالحقوق الشرعية والجغرافية، وذلك ما أكدته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أن مبدأ وحدة التراب الوطني ( خط أحمر) لا يمكن تجاوزه، وهو ما تجلى من خلال سلسلة المحادثات التي جمعت بين الوفد الفرنسي والوفد الجزائري، والتي توقفت في عدة مناسبات بسبب قضية الصحراء الجزائرية. فمباحثات **"لوسارن"** في يوم 20 فبراير 1961 بين **"جورج بومبيدو"** على رأس الوفد الفرنسي و**" أحمد بومنجل"** على رأس الوفد الجزائري توقفت بسبب الرغبة الفرنسية قي توسيع النقاش حول قضية الصحراء الجزائرية ليشمل الدول المجاورة باعتبار الصحراء ( بحرا داخليا) بين الجزائر والبلدان المجاورة.37

كما كان لقضية احتفاظ فرنسا بالصحراء الجزائرية أثر في توقف محادثات **إيفيان** الأولى التي انطلقت في 20 مايو 1961، و عندما سئل ممثل الوفد الفرنسي **"لوي**

**جوكس"** عن سبب توقفها قال**: " بأن لجزائريين متمسكين بآرائهم، ولذا يجب مهلة للتفكير..."38** ، غير أن هذا التوقف كان سببه قضية الصحراء حيث مازال الطرف الفرنسي متمسكا بإشراك الدول المحيطة بالصحراء الجزائرية.

لكن جبهة التحرير عارضت هذا المسعى الفرنسي، مستخدمة الدعم الشعبي لتقوية موقفها من جهة، ولأجل الضغط على سياسة فرنسا من جهة أخرى ،فدعت الجبهة الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم وطني في 5 جويلية 1961 ضد تقسيم الصحراء، فلقيت هذه الدعوة نجاحا واسعا، وانتظمت مظاهرة حاشدة تحت شعار **" الصحراء جزائرية".39**

لقد عززت هذه المظاهرات موقع جبهة التحرير الوطني للرد على المحاولات التي يقوم بها «**ديغول**» من أجل الوصول إلى تقسيم الجزائر، كما أنها أبرزت وحدة الشعب الجزائري ليقف أمام المحاولات التي تستهدف الوحدة الترابية ووحدته الوطنية.

وفي 20 جويلية 1961 بلوغران (Lugrin) أعلن عن استئناف المحادثات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية وكان الموضوع الأول بالطبع مشكلة الصحراء التي استغرق بحثها ثلاث جلسات فقبل الوفد الجزائري أن يربط هذه المشكلة بموضوع التعاون الاقتصادي رغبة منه في الوصول إلى حل، ومن خلال الجلسات تبين للوفد الجزائري أن فرنسا لازالت تعتبر الصحراء الجزائرية منطقة خارجة عن الجزائر، فادى ذلك إلى توقيف المفاوضات رسميا.40

وفي أوائل شهر جانفي 1962 عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعات في تونس خلصت إلى استعداد الجزائر للتعاون الحر مع فرنسا لصالح البلدين والشعبين بشرط أن تتخلى فرنسا عن نزعتها الاستعمارية فاستؤنفت من جديد المفاوضات بايفيان من 17 إلى 18 مارس، وانتهت باعتراف الحكومة الفرنسية بالسيادة الجزائرية على الصحراء.

**خارجيا:**

لعبت الحكومة المؤقتة الجزائرية دورا كبيرا في كشف المناورات الفرنسية للاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، فلجأت إلى إثارة رغبة تونس في الاستفادة من ثروات الجزائر على الرغم مما قد يترتب على ذلك من انعكاسات خطيرة على منطقة الشمال الإفريقي، فمن خلال مذكرات لجنة التنسيق والتنفيذ انه في جانفي 1958 اعتبرت جبهة التحرير الوطني المعاهدة التي جرى التفاوض على إبرامها ا بين الحكومة

الفرنسية والحكومة التونسية او مع شركة فرنسية، فإنها تمكن فرنسا من الحصول على ثروات الجزائر، وسيعتبر ذلك إشارة عداء ضد الشعب الجزائري.41

وفي إطار نضالها من اجل الوحدة الترابية انتهزت الحكومة المؤقتة فرصة انعقاد المؤتمر العربي للبترول بالقاهرة في 23افريل 1959 لتحذير الشركات البترولية الأجنبية بخصوص الاستثمار في الصحراء الجزائرية، مؤكدة حق الشعب الجزائري في أرضه وحقه في رفض الاعتراف باية عقود توزعها فرنسا على المستثمرين في الجزائر42

وفي المؤتمر العالمي الخامس للبترول الذي انعقد بنيويورك في جوان 1959 حذر الوفد الجزائري من ان النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني قد تكون له نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية وغلى أرواح التقنيين الذين توظفهم هذه الشركات43

وخلال اجتماع لوزراء العرب ببغداد في 31 جانفي 1960 تقرر مضاعفة الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، ونددوا بمحاولة التقسيم، وأ كدوا وحدة الجزائر وسيادتها على كامل أراضيها44

لقد كان للحرب الدبلوماسية التي خاضتها الحكومة المؤقتة ضد استهداف فرنسا لوحدة التراب الجزائري اثر كبير في تنسيق مواقف الدول المؤيدة لعدالة القضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة.

فقبيل حلول موعد افتتاح أعمال الجمعية العامة طلبت خمسة وعشرين(25) دولة افريقية وأسيوية يوم 20جويلية 1960 ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، وتمت المصادقة على مشروع معدل اقر بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على أساس احترام وحدة التراب الجزائري45، وفي الدورة السادسة عشر(16) أثارت الدول الافرواسيوية المشكلة من جديد، وشرعت اللجنة السياسية في مناقشتها يوم 14ديسمبر1961، وصادقت على اللائحة التي طالبت باستئناف المفوضات من اجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري.46

**الختامة**

لقد أدى استمرار الكفاح المسلح والتفاف الشعب الجزائري حول الثورة التحريرية، وما لحق بالجانب الفرنسي من خسائر مادية وشرية، وتسليم المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية عن طريق المفوضات إلى تراجع الحكومة الفرنسية عن فكرة تقسيم الجنوب الجزائري، والاعتراف بالسيادة الجزائرية عليه.

كانت قضية الصحراء الجزائرية محل صراع بين الثورة الجزائري والحكومات الفرنسية، فهي قضية سيادة ووحدة ترابية ومسألة مبدأ بالنسبة للجزائر، وهي قضية مصير للاقتصاد الفرنسي لاسيما بعد اكتشاف البترول الذي يعد قاعدة الصناعة الأوربية عامة والصناعة الفرنسية بصفة خاصة، لذلك كان الصادم عنيفا بين الموقف الجزائري وبين المصالح الاستعمارية إلى أن انتهى بالنصر للثورة التحريرية.

**الهوامش**

1- جاء في المادة خمسين (50) من القانون الخاص سنة 1947 يلغى النظام الخاص بأراضي الجنوب وتعتبر هذه الأراضي ولايات تحدد بقانون بعد استطلاع رأي الجمعية الجزائرية.

2- المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ص ص 40-41.

3-A.N.O.M., Boite 11cab 109/110, Projet de lois portant création d'un département du Sahara.

4-A.N.O.M.,Ibid.

5- بجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية و القانون 1960-1961، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2004، ص 315.

6- بوشارب (عبد السلام)، الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995 ص 140.

7-LAURE (René) , De Salan…à Boumediene, Edition ODIL ,Paris , 1979, pp64-65.

8- بشار (قويدر)، إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلا ل مذكرات الجنرال ديغول، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ص 139.

9- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 316.

10- عسال (نورالدين)، الثورة الجزائرية والمسألة البترولية (1952-1971)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة جيلالي ليابس، السنة الجامعية2011-2012، ص 201.

11- بوشارب (عبدالسلام)، المرجع السابق، ص141.

12- المرجع نفسه ،ص1142

13- بوعزيز (يحيى)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر1996، ص ص282-285.

14- هو ابراهيم عمر بن بابا بيوض ولد بالقرارة بوادي ميزاب سنة 1899 حفظ القران الكريم وعمره إثنى عشر سنة اخذ الفقه وعلوم اللغة العربية عن شيخه عبد الله بن برلهيم. في سنة 1931 شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. انتخب بالأغلبية الساحقة في 20افريل 1948 ممثلا لوادي ميزاب في المجلس الجزائري. كان قطبا للنشاط الثوري بميزاب. عين عضوا في اللجنة التنفيذية المؤقتة الجزائرية في مارس 1962.

15- ابو العلا (محمد سليمان)، صفحات من الكفاح الخاص بالشيخ بيوض والاستعمار الفرنسي في الجزائر، نشر وتوزيع جمعية التراث، غرداية2012، ص ص207-208-.
16- شخصية دينية وعلمية موالية للسياسة الفرنسية حول مشروع فصل الصحراء عن الجزائر .كلف بالحصول غلى تأييد الشخصيات المحلية حتى ولو كان ذلك بالقوة.
17- أبو العلا (محمد سليمان)، المرجع السابق، ص208.
18- بوشارب (عبد السلام )، المرجع السابق، ص143.
19- سلسة جبلية تقع بولاية اليزي في الجنوب الشرقي للجزائر، وهي هضبة حصوية نقدر مساحتها ب 1200كم$^2$.
20- S.H.D.Boite 1H3251, Etude sur l'évolution de la situation au Sahara 1959.
21-A.N.O.M, Boite 10CAB/176, Situation politique et économique des territoires du Sud 1938.
22- عين **علي ملاح (سي شريف)**على رأس الولاية السادسة في مؤتمر الصومام إلى غاية استشهاده في مارس 1957، ثم خلفه **أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس)**في افريل 1958الى ان استشهد في مارس 1959، ثم عين **بو قاسمي (سي الطيب الجغلالي)**الذي قتل في جويلية 1959، وحل محله **محمد شعباني** قائد المنطقة الثالثة في ناحية بسكرة.
23- ابو العلا(محمد سليمان)، المرجع السابق، ص124.
24- بوشارب (عبد السلام)، المرجع السابق،ص130.
25- بن حمودة (بوعلام)، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص280.
26-KADDACHE(Mahfoud), ET L'ALGERIE SE LIBERA 1954-1962, EDIF2000, Alger 2003, p110.
27-LAURE(René), op ,cit,p66.
28-Ibid, p68.
29- بوشارب (عبد السلام)، المرجع السابق، ص133.
30- S.H.D.Boite 1H3251, Effort de L'A.L.N.A sur la RN1 en 1959.
31Ibid.
32- بن حمودة (بوعلام)، المرجع السابق، ص280.
33- المرجع نفسه، ص465.
34- ابو العلا(محمد سليمان)، المرجع السابق، ص ص206-207.
35- الغربي (الغالي)، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء و ردود الفعل الدولية، الملتقى الوطني الأول بن حول فصل الصحراء عن الجزائر،ص271.
36- بن حمودة (بوعلام)، المرجع السابق، ص554.
37- الجنيدي (خليفة)، وآخرون، حوار حول الثورة، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1986، ص426.
38- المرجع نفسه، ص428 .
39- الغربي (الغالي)، المرجع السابق، ص267.
40- بوعزيز(يحيى)، المرجع السابق، ص ص339-340.
41- بن عمر (الحاج موسى)، بترول الصحراء بين حسابات الثروة ورهانات الثورة في الجزائر، عن وزارة الثقافة، الجزائر2008، ص228.
42- المرجع نفسه، ص230.
43- الغربي (الغالي)، المرجع السابق، ص267.
44- بوشارب (عبد السلام)، المرجع السابق، ص144.

45- بوعزيز(يحيى)، المرجع السابق، ص316.
46- المرجع نفسه، ص318.